



تقرير لجنة المراجعة في شركة الخزف السعودية
للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

الكرام

السادة مساهمي شركة الخزف السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة خلال عام 2022م

- الأستاذ / ناصر عبدالله العوفي – رئيس لجنة المراجعة (حتى 2022/03/31)
- الأستاذ / عبد العزيز بن عبدالكريم الخريجي – عضو لجنة المراجعة (حتى 2022/03/31)
- الأستاذ / أحمد بن سليمان المزيني – عضو لجنة المراجعة (حتى 2022/03/31)
- الأستاذ / أحمد بن سليمان المزيني - رئيس لجنة المراجعة (من 2022/04/01)
- الأستاذ / ماجد الدخيل – عضو لجنة المراجعة (من 2022/04/01)
- الأستاذ / عبد العزيز ال الشيخ - عضو لجنة المراجعة (من 2022/04/01)

اجتمعت لجنة المراجعة خلال عام 2022م ستة مرات على النحو التالي:

- الاجتماع الأول بتاريخ 2022/02/15م
- الاجتماع الثاني بتاريخ 2022/04/18م
- الاجتماع الثالث بتاريخ 2022/06/13م
- الاجتماع الرابع بتاريخ 2022/07/24م
- الاجتماع الخامس بتاريخ 2022/10/16م
- الاجتماع السادس بتاريخ 2022/12/06م

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

- التأكد من مدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية والبيئة الرقابية بالشركة.

أخى





- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية بشأنها.
- الرقابة والإشراف على أداء إدارة المراجعة الداخلية والتحقق من استقلالها وتوافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- الاطلاع على آلية بناء الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومناقشتها واعتمادها حسب المتطلبات المهنية.
- مناقشة وتقييم المخاطر والتهديدات والتقارير التي ترفعها إدارة المراجعة الداخلية والرفع بالتوصيات لإدارة ومجلس الشركة بما يعزز من البيئة الرقابية ويسهم في محاسبة المسئولية.
- التوصية بترشيح مراجع الحسابات الخارجي والتحقق من استقلاله.
- الاطلاع على التقرير الوارد من المراجع الخارجي Management Letter ومناقشته مع ادارة الشركة ومراجع الحسابات.
- مناقشة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى كفاية تلك السياسات مع المراجع الخارجي وإدارة الشركة بهدف التحقق من وملائمتها للمتطلبات المهنية.
- مراجعة اللوائح والسياسات ذات الصلة بأعمال اللجنة وإدارة المراجعة ومراجعي الحسابات.

رأي لجنة المراجعة:

في ضوء تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة خلال العام 2022م وما تم مناقشته مع مراجع الحسابات وإدارة الشركة، فإن اللجنة لم يتبين لها أي أمور جوهرية ذات تأثير هام تتطلب الإفصاح، علما أن أي نظام رقابة داخلي بغض النظر عن سلامة تصميمه وفاعلية تنفيذه لا يمكن ان يوفر تأكيداً مطلقاً.

هذا والله ولي التوفيق

الحسني

عنهم رئيس لجنة المراجعة

أحمد بن سليمان المزيني





ترشيح مراجع حسابات لشركة الخزف السعودية

سعادة رئيس لجنة المراجعة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،،

إشارة الى خطابكم المتضمن طلب لجنة المراجعة عرض توصيتها بشأن ترشيح مراجع حسابات الشركة على مجلس إدارة الشركة تمهيداً لأخذ موافقة الجمعية العامة في اجتماعها القادم وذلك للقيام بمراجعة القوائم المالية الأولية للربع الثاني والثالث من العام 2023م والربع الأول من عام 2024م بالإضافة للقوائم المالية السنوية لعام 2023م، أحيط سعادتكم ان مجلس إدارة الشركة اطلع على المفاضلة التي قامت بها لجنة المراجعة بين العروض المقدمة من مكاتب المراجعة، ووافق مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم 232 بتاريخ 2023/02/21م على توصية لجنة المراجعة المبنية على الخبرات المهنية لكل مكتب مراجعة في تطبيق المعايير الدولية عند مراجعة حسابات الشركات الصناعية المماثلة وخبرة فريق العمل الذي سيشترك في تطبيق المعايير الدولية،

عليه أمل الإحاطة بأنه سيتم الرفع للجمعية العامة بترشيح أحد المكاتب التالية :

- شركة المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية ، محاسبون قانونيون.
- شركة سليمان الخراشي وشركاؤه محاسبون قانونيون.

وتقبلوا وافر التحية والتقدير،،،

أمين مجلس الإدارة

عبدالله بن إبراهيم الرميح

إلى السادة المساهمين

شركة الخزف السعودية

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي شركة الخزف السعودية

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان الاعمال والعقود المبرمة بين شركة الخزف السعودي وشركاتها التابعة ("المجموعة") والأطراف ذوي العلاقة المباشرة أو غير المباشرة لأعضاء مجلس ادارة المجموعة ("التبليغ") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والذي يجب تقديمه من قبل رئيس مجلس الإدارة ("المجلس") وفقاً للمقاييس المعمول بها والمذكورة أدناه للائتمثال لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات.

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته المجموعة واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب المجموعة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للمجموعة. يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح وأن يمتنع هذا العضو عن المشاركة في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالاعمال أو العقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمقاييس والتأكد من اكتمالها. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

استقلالنا والرقابة النوعية

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك وإداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بالتأكد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي للرقابة النوعية رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، تحتفظ بنظام شامل للرقابة النوعية يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل فشل الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختياري، للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتمد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

ملخص لنطاق العمل الذي قمنا فيه

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام المجموعة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع المجموعة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والاتفاقيات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات مجلس الإدارة.
- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في إيضاح رقم ٢٩ حول القوائم المالية المجمعة المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملازمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تاريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناءً على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير ، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات فيما يتعلق بإعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة المجموعة فقط ، لمساعدة المجموعة ورئيس مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين وفقاً للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه لأي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقتنا المسبقة بإستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



محمد بن فرحان بن نادر
ترخيص رقم ٤٣٥
الرياض، المملكة العربية السعودية
٦ شعبان ١٤٤٤ هـ (٢٦ فبراير ٢٠٢٣)



إلى مساهمي شركة الخزف السعودية

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

الموضوع: الالتزام بالمادة 71 من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

السادة المحترمين،

نؤكد لكم و حسب أفضل معرفتنا أنه لا يوجد معاملات جوهرية يكون لأعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة تحتاج موافقة من الجمعية العامة باستثناء تلك الواردة أدناه. وتشكل هذه المعاملات جزءاً من جدول الأعمال و التي سوف يتم اعتمادها من قبل المساهمين خلال الاجتماع السنوي.

العضو	طبيعة التعامل	المبلغ بالآلاف	الفترة	الشروط
شركة الخزف للأنايب ويمثلها المهندس/ ماجد بن عبدالله العيسى (عضو مجلس إدارة شركة الخزف السعودية والرئيس التنفيذي)				
شركة الخزف للأنايب	قروض وسداد التزامات	17,868	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة الخزف للأنايب	مبيعات منتجات	1,901	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة توزيع الغاز الطبيعي ويمثلها المهندس/ ماجد بن عبدالله العيسى (عضو مجلس إدارة شركة الخزف السعودية والرئيس التنفيذي)				
شركة توزيع الغاز الطبيعي	اوامر شراء	42,870	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة توزيع الغاز الطبيعي	توزيعات الأرباح المستلمة	396	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة تركن السعودية ويمثلها المهندس/ ماجد بن عبدالله العيسى (عضو مجلس إدارة شركة الخزف السعودية والرئيس التنفيذي)				
شركة تركن السعودية	نقل منتجات الشركة	4,638	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة اكسا للتأمين التعاوني ويمثلها الأستاذ/ يوسف بن صالح أبا الخيل (رئيس مجلس إدارة شركة الخزف السعودية)				
شركة اكسا للتأمين التعاوني	بويصلة تأمين	9	2022,2021	شروط الأعمال التجارية السائدة
الشركة السعودية للنقل (مبرد) ويمثلها المهندس/ ماجد بن عبدالله العيسى (عضو مجلس إدارة شركة الخزف السعودية والرئيس التنفيذي)				
الشركة السعودية للنقل (مبرد)	نقل منتجات الشركة	1,453	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة
شركة تشب العربية للتأمين ويمثلها الأستاذ/ عبدالعزيز بن عبد الكريم الخريجي (نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخزف السعودي)				
شركة تشب العربية للتأمين	بويصلة تأمين	447	2022	شروط الأعمال التجارية السائدة

وتقبلوا خالص تحياتنا ،،

٢٠٢٢

الأستاذة/ محمد بن عبد المحسن

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ماجد بن محمد الدخيل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سامي بن ابراهيم العيسى

عضو مجلس الإدارة

المهندس/ متعب بن محمد الشثري

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف بن صالح أبا الخيل

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد العزيز بن عبد الكريم الخريجي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عاصم بن سعد الجريد

عضو مجلس الإدارة

المهندس/ ماجد بن عبد الله العيسى

عضو مجلس الإدارة

